الأمم المتحدة

DP/2009/8

Distr.: General
12 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

التدابير المقترحة لاستئناف عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – المعلومات الأساسية	١-٢	٢
ثانيا – التدابير المقترحة لاستئناف أنشطة البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٣-٢٢	٢
ألف – الإذن باستئناف عمليات البرامج والموافقة على تقديم المساعدة على أساس كل مشروع على حدة	٣-١٠	٢
باء – الموارد البشرية	١١-١٧	٤
جيم – الشؤون المالية والمصرفية	١٨-٢٢	٦
ثالثا – الخاتمة	٢٣	٧

* أدى جمع البيانات اللازمة لموافاة المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخير تقديم هذا التقرير.

291208 261208 08-64638 (A)

أولا – المعلومات الأساسية

١ – في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨، قدم البرنامج الإنمائي ''خارطة طريق'' تحسبا لاحتمال استئناف البرنامج الإنمائي لأنشطته في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتوخت خارطة الطريق إجراء مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة تتمخض عن تقديم مجموعة مقترحة من التدابير وبرنامج قطري إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ بغية تيسير استئناف أنشطة البرنامج الإنمائي. وأوصى رئيس المجلس أن يسير البرنامج الإنمائي في تنفيذ خارطة الطريق ووافق المجلس على إدراج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''البرامج القطرية'' في خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩.

٢ – وفي سياق تنفيذ خارطة الطريق، يقدم البرنامج الإنمائي الآن وبصفة رسمية مجموعة من التدابير المقترحة لاستئناف برامجه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها. وتطلب هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي أن يأذن للمدير بالموافقة على تقديم المساعدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس كل مشروع على حدة، وهي تحدد ما يلي: (أ) الأنشطة البرنامجية المقرر أن يقدم إليها البرنامج الإنمائي المساعدة، (ب) الطرائق التنفيذية التي ستستخدم، ولا سيما في مجالات تنفيذ البرامج، والموارد البشرية والشؤون المالية. وبالتالي، فإن هذه الوثيقة تلبي معايير استئناف البرنامج الإنمائي لبرنامجه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتفق عليها مع المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ورهنا بموافقة المجلس، سيقوم البرنامج الإنمائي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضع صيغة رسمية للطرائق التنفيذية الموصوفة في هذه الوثيقة.

ثانيا – التدابير المقترحة لاستئناف أنشطة البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

ألف – الإذن باستئناف عمليات البرامج والموافقة على تقديم المساعدة على أساس كل مشروع على حدة

٣ – بالإشارة إلى دعوة الأمين العام إلى إصلاح الأمم المتحدة والاستعراض الشامل لعام ١٩٩٨ للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات من أجل أن تكون استجابة منظومة الأمم المتحدة نابعة من احتياجات البلدان ومتسمة بطابع تعاوني متماسك، تنص سياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته بصفة محددة على أن البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي يجب أن تتم صياغتها في إطار الأهداف الإنمائية الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة وعمليات البرمجة التي تأخذ بها، بما في

ذلك التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتفق عليه، وأن تساهم في تلك الأهداف والعمليات.

٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وافق فريق المديرين الإقليميين لآسيا والمحيط الهادئ التابع للأمم المتحدة على تمديد إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي الحالي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمدة عام واحد حتى نهاية عام ٢٠١٠. ووفقا لذلك، ستبدأ دورة البرمجة المنسقة القادمة في عام ٢٠١١. وينوي فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يبدأ، في المستقبل القريب، في إجراء تقييم للنتائج المحققة في سياق إطار العمل الاستراتيجي الحالي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيشارك الفريق القطري أيضا في وضع إطار عمل استراتيجي جديد، وبرامج لكل منظمة على حدة، للدورة المنسقة التي ستبدأ في عام ٢٠١١. وتمشيا مع عمليات البرمجة في الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي، سيضع البرنامج الإنمائي برنامجه القطري القادم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالاشتراك مع بقية فريق الأمم المتحدة القطري.

٥ - ونظرا للظروف الاستثنائية التي تواجهها أنشطة برنامج البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن البرنامج يطلب الآن إلى المجلس التنفيذي أن يأذن له باستئناف أنشطته البرنامجية هناك. وستتسق جميع الأنشطة البرنامجية المقررة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مع دعم أهداف التنمية البشرية المستدامة.

٦ - وسيستأنف البرنامج الإنمائي بصفة مبدئية سبعة مشاريع كانت قد عُلقت في آذار/مارس ٢٠٠٧. وتتمثل المشاريع التي يسعى البرنامج الإنمائي لاستئنافها فيما يلي:

(أ) برنامج تنمية الطاقة الريفية المستدامة؛

(ب) تحسين إنتاج البذور من أجل الزراعة المستدامة؛

(ج) تعزيز نظام المعلومات المتعلقة بالأغذية والزراعة؛

(د) الحد من فقدان المحصول بعد الحصاد من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛

(هـ) تعزيز استخدام النظم الصغيرة للطاقة المستمدة من الرياح؛

(و) إعداد تقرير عن الإحصائيات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية/نوعية الحياة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ز) مشروع دعم برنامج البيئة.

٧ - ويسعى البرنامج الإنمائي أيضا إلى الحصول على إذن المجلس التنفيذي للمدير بأن يوافق على مشاريع إضافية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس كل مشروع على حدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وسيبلغ البرنامج الإنمائي المجلس بشأن هذه المشاريع المقررة في الدورة القادمة بعد الموافقة عليها. ومن المتوقع أن تكون هذه الأنشطة في مجالات حماية البيئة، وتنسيق المعونة، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للفئات الضعيفة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨ - طرائق تنفيذ البرامج: سيجري تنفيذ البرنامج عن طريق التنفيذ المباشر والتنفيذ عن طريق مؤسسات الأمم المتحدة وعلى ذلك، فلن تكون هناك سلف نقدية للحكومة.

٩ - ترتيبات رصد البرامج وتقييمها: يلتزم البرنامج الإنمائي بتعزيز الممارسات التي يتبعها للرصد والتقييم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتمثل الهدف من ذلك في زيادة أثر البرامج التي تحد من الفقر وتسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الاستمرار في نفس الوقت في الخضوع للمساءلة من جانب المجلس التنفيذي لضمان إنفاق الموارد على نحو يتسم بالكفاءة وكفالة توجيهها للأغراض المحددة لها. وتحقيقا لتلك الغاية، أعد البرنامج الإنمائي خطة للرصد والتقييم بعنوان ''خطة من أجل تحقيق النتائج، ومساءلة البرنامج والإبلاغ'' وستطبق تلك الخطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٠ - وأكدت السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في المناقشات التي جرت مع البرنامج الإنمائي، أنه سيمكن للبرنامج الوصول إلى مواقع المشاريع دونما عائق، كلما كان ذلك ضروريا لتنفيذ ورصد برامجه ومراقبتها. وسيتحقق البرنامج الإنمائي من وصول جميع المعدات إلى مواقع المشاريع وسيضمن اضطلاع موظفين دوليين بالتحقق المادي سنويا من وجود معدات المشروع ومقارنتها بقوائم الجرد.

باء - الموارد البشرية

١١ - أشار البرنامج الإنمائي في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٧، إلى أنه ''سيوقف التعاقد من الباطن مع الموظفين الوطنيين من خلال التوظيف الحكومي[(١)]'' وفي حين يدرك البرنامج الإنمائي أنه يعمل في طائفة من البيئات ذات درجات متفاوتة من التعقيد، فإنه يسعى إلى تحقيق الاتساق بين الطرائق التنفيذية المتبعة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الممارسة السائدة على نطاق المنظمة. وسيستلزم ذلك في مجال الموارد البشرية، التحول إلى التوظيف على أساس تنافسي؛ واتباع طرائق في التعاقد مع الموظفين تقوم على

(١) DP/2007/15، الفقرة ٣٣ (هـ) '٢'.

الاتفاق مع الشخص ذاته، مع مراعاة النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛ ودفع المرتبات والاستحقاقات للشخص على نحو مباشر.

١٢ - وجدير بالملاحظة أن المادة ١٦من قوانين وأنظمة الاستثمار الأجنبي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحظر توظيف الكيانات الأجنبية المباشر لمواطني كوريا. وجدير بالملاحظة أيضا أنه لا يوجد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوق عمل خاص يمكن فيه لأرباب العمل المحتملين التعاقد، على أساس ثنائي، مع الأفراد للعمل لديهم. فإدارة القوى العاملة بكاملها تتمركز تحت سيطرة الحكومة، وفقا لنص المادة ١٦ من قوانين وأنظمة الاستثمار الأجنبي.

١٣ - وبعد مناقشات مكثفة مع السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ستكون طرائق التعاقد مع الموظفين الوطنيين على النحو الموصوف أدناه.

١٤- ستوقع الأطراف الثلاثة اتفاقا ثلاثيا (بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والبرنامج الإنمائي والمواطن المختار) توافق بموجبه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تسريح المواطن المختار للعمل لدى البرنامج الإنمائي في إطار أحكام وشروط محددة لكل وكالة من وكالات تبادل العمالة، بما فيها ترتيبات التسريح والعودة. وسيشمل الاتفاق بالإضافة إلى ذلك شروط وأحكام التكليف، والتوصيف الرسمي للوظيفة، والحقوق، والالتزامات، والمرتبات والاستحقاقات. وستعكس أحكام وشروط التكليف المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العاملين كموظفين في مكتب البرنامج الإنمائي القطري. أما فيما يتعلق بالمواطنين العاملين في مشاريع التنمية التي يمولها البرنامج الإنمائي، فسيعكس الاتفاق الأحكام والشروط التي تنطوي عليها طريقة عقود الخدمة التي يأخذ بها البرنامج الإنمائي.

١٥ - وستطبق العملية التالية لتحديد واختيار مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعمل في مكتب البرنامج الإنمائي القطري أو في المشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي:

(أ) يقدم البرنامج الإنمائي إلى الحكومة توصيفا للوظائف المصنفة؛

(ب) تتبادل الحكومة جميع توصيفات الوظائف مع الوزارات المختصة ذات الصلة لضمان توسيع مصادر التوظيف إلى أقصى حد ممكن. وتضمن الحكومة بالإضافة إلى ذلك تحديد أكثر المرشحين تأهيلا، من ذوي الكفاءات والمهارات المناسبة؛

(ج) تقدم الحكومة قائمة قصيرة تحتوي على أسماء ثلاثة مرشحين على الأقل لينظر فيها البرنامج الإنمائي؛

(د) يختار البرنامج الإنمائي أنسب المرشحين من خلال عملية المقابلة الرسمية وإجراء امتحان كتابي، حسب الاقتضاء؛

(هـ) توافق الحكومة على تسريح المرشح للعمل لدى البرنامج الإنمائي دون انقطاع لمدة ثلاث سنوات أو أكثر.

١٦ - وسيضع مكتب إدارة الموارد البشرية في الأمانة العامة للأمم المتحدة جدولا رسميا لمرتبات فئتي موظفي خدمات الدعم الوطنيين والموظفين الفنيين الوطنيين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيكون جدول المرتبات الجديد هو الوحيد الذي يسري على الموظفين الأساسيين المكلفين بالعمل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسيشمل بدلات إضافية، مثل بدل الإعالة وبدل اللغة. وفيما يتعلق بالأشخاص العاملين في المشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي، فسيوضع جدول منفصل للأجور باستخدام المنهجية المطبقة على حاملي عقود الخدمة.

١٧ - وستدفع المرتبات/الأجور الشهرية الصافية الكلية مباشرة لكل شخص باسمه، عن طريق شيكات فردية أو عن طريق التحويل للحسابات المصرفية الفردية.

جيم - الشؤون المالية والمصرفية

١٨ - أشار البرنامج الإنمائي في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٧ إلى أنه ''سيوقف جميع عمليات الدفع بالعملة الصعبة إلى الحكومات، والشركاء الوطنيين، والموظفين المحليين والبائعين المحليين[٢]''.

١٩ - واتفق البرنامج الإنمائي مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تكون طرائق الدفع المحلية كما يلي: يسدد البرنامج الإنمائي المدفوعات المحلية إلى الحكومة، والمؤسسات الوطنية الأخرى، والموظفين المحليين والبائعين المحليين بالون الكوري القابل للتحويل. أما المدفوعات من المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية فتسدد بالون الكوري غير القابل للتحويل. وستدفع استحقاقات سفر مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالسفر الرسمي إلى الخارج باليورو. وسينشئ المكتب القطري صندوقا صغيرا للمصروفات النثرية بالون وصندوقا صغيرا للمصروفات النثرية باليورو من أجل المدفوعات المحلية الصغيرة. ونظرا للقيود التي تخضع لها البيئة التجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن صندوق المصروفات النثرية باليورو سيستخدم على نحو استثنائي فقط، من أجل مواصلة أنشطة البرنامج الإنمائي.

(٢) DP/2007/15، الفقرة ٣٣ (و) '١'.

٢٠ - وجدير بالملاحظة أنه مع استئناف الأنشطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن البرنامج الإنمائي سيستأنف تقديم خدمات الدعم المالي والإداري إلى جميع المنظمات غير المقيمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وكان برنامج الأغذية العالمي يضطلع بتلك المهمة خلال فترة تعليق الأنشطة.

٢١ - واتفق البرنامج الإنمائي وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنه يتعين على مصرف التجارة الخارجية الكوري، وهو المصرف الوحيد المتاح أمام الكيانات الأجنبية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن يوفي بمعايير البرنامج الإنمائي المصرفية العالمية المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات الخدمات المصرفية. وتحدد هذه المعايير، في جملة مسائل أخرى؛ حدا أدنى يشترط توافره من حيث دقة البيانات والسجلات والمعاملات المصرفية، وحسن توقيتها، وشمولها. وأعلنت الحكومة التزامها بأن يتلقى البرنامج الإنمائي أفضل أسعار صرف متوافرة لمعاملاته بالعملة الأجنبية.

٢٢ - وأكدت الحكومة موافقتها على عدم استخدام اسم البرنامج الإنمائي أو شعاره لأي غرض دون الحصول على موافقة صريحة من البرنامج الإنمائي كتابة.

ثالثا - الخاتمة

٢٣ - يُدعى المجلس التنفيذي إلى أن يأذن للبرنامج الإنمائي بتنفيذ المقترحات الواردة في هذه الوثيقة.